

أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين-

دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية

The importance of the application of the financial reporting standard IFRS 7 "Financial Instruments: Disclosures" in the risk management of insurance companies - a field study on a sample of Algerian insurance companies

ميلودي مصطفى

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

mus.miloudi@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

محمد السعيد سعيداني*

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

Saidanimed03@gmail.com

تاريخ القبول للنشر: 2021/06/09

تاريخ الاستلام: 2021/05/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإفصاح عن المخاطر بموجب المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 على سياسة شركات التأمين في إدارة هذه المخاطر وذلك من خلال دراسة ميدانية على عينة من المحاسبين في شركات التأمين في الجزائر. وقد توصلنا إلى أن الإفصاح الوصفي والكمي عن المخاطر حسب ما أقره المعيار IFRS7 يساهم في بناء سياسة فعالة لإدارة المخاطر في شركات التأمين والتي من شأنها أن تؤثر على مركزها المالي ونتائج أعمالها. الكلمات المفتاحية: شركات تأمين؛ مخاطر، إفصاح؛ إدارة مخاطر. تصنيف JEL: G22، M41.

Abstract:

This study aims to determine the impact of risk disclosure in accordance with the international financial reporting standard IFRS 7 on the policy of insurance companies in the management of these risks, through a field study on a sample of accountants in insurance companies in Algeria.

We concluded that the descriptive and quantitative disclosure of risks as approved by IFRS 7 contributes to the implementation of an effective risk management policy in insurance companies which would have an impact on their financial position and their business results.

Keywords: Insurance Companies; Risks, Disclosure; Risk management.

Jel Classification Codes: G22 .M41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

للتأمين دور مهم في اقتصاديات الدول بالنظر لما يوفره من ثقة وحماية اقتصادية للعديد من المشاريع، ونظرا لهذه الأهمية فقد كان موضوع التأمين محل اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي عموما والمالي والمحاسبي على وجه خاص. وإذا ما نظرنا للدور المزدوج المنوط بشركات التأمين، فهي تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها مقابل تحصيل مبالغ الأقساط، كما تسعى للبحث عن مواطن لاستثمار هذه الأقساط وتحقيق عوائد مالية. وهو ما يجعل شركات التأمين عرضة للعديد من المخاطر التي من شأنها أن تؤثر على البيانات المالية للشركة وعلى قرارات الأطراف ذات العلاقة. وعلى اعتبار أن الإفصاح يعتبر أداة الاتصال بين شركة التأمين ومحيطها الخارجي من خلال المعلومات التي تظهرها قوائمها المالية، والتي تعد أساسا لتقييم الأداء المالي والوضع المالي لشركات التأمين، وفهم أفضل عن طبيعة العمليات التي تقوم بها. لذلك فقد تأثر الإفصاح المحاسبي بمجموعة من المعايير التي تحدد مستواه وجودته ومن بين هذه المعايير معيار الإبلاغ المالي IFRS7 الأدوات المالية-الإفصاحات، والذي حدد متطلبات الإفصاح الواجب مراعاتها من قبل المؤسسات التي تتعامل في الأدوات المالية، كما حدد إفصاحات عن المخاطر التي تعترض المؤسسات في تقاريرها المالية.

1.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تبلور إشكالية الدراسة حول:

ما هو أثر الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 على سياسة إدارة المخاطر في شركات التأمين؟

وقد تفرع عن هذه الإشكالية الإشكالات الفرعية التالية:

✓ ما هي أهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين؟.

✓ ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي التي أقرها معيار الإبلاغ المالي IFRS7؟.

✓ ما أهمية الإفصاح عن المخاطر على سياسة إدارة المخاطر في الشركات العاملة بقطاع التأمين؟.

2.1. فرضيات الدراسة: انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن تبني الفرضيات التالية:

✓ تواجه شركات التأمين عدة أنواع من المخاطر منها ما يتعلق بنشاط التأمين وأخرى تشترك مع باقي المؤسسات المالية الأخرى فيها:

✓ تتمثل أهم متطلبات الإفصاح للأدوات المالية في تحديد نوع ودرجة المخاطر التي تصاحب التعامل بالأدوات المالية:

✓ يؤثر الإفصاح عن المخاطر في شركات التأمين انطلاقا مما جاء به المعيار IFRS7 في بناء سياسة لإدارة هذه المخاطر.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

✓ إلقاء الضوء على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالمخاطر:

✓ التطرق لأهم متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7:

✓ تبيان أهمية تطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر في إدارة المخاطر في شركات التأمين.

4.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج المستخدمة في ميدان المحاسبة حسب الحاجة، حيث قامت هذه الدراسة على المنهج

الوصفي في إطارها النظري، والمنهج التحليلي فيما تعلق بتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

5.1. الدراسات السابقة: تعددت الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

✓ دراسة (العيسى، 2012) بعنوان: مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، تناولت هذه الدراسة تقييم مدى التزام التقارير المالية الصادرة عن البنوك الأردنية بأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7 من خلال إجراء مسح للتقارير والقوائم المالية للبنوك المدرجة في البورصة، وقد توصلت الدراسة إلى التزام البنوك الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 على الرغم من وجود نوع من التباين بين مستوى الإفصاح من بنك إلى آخر.

✓ دراسة (زرقط ولباز، 2020) بعنوان: إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية-الإفصاحات"، حيث استخدمت الاستبيان كأداة للدراسة على عينة من البنوك لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار IFRS7 وإدارة المخاطر في البنوك، وقد توصلت إلى وجود أثر للإفصاح عن المخاطر على سياسة البنك في إدارة هذه المخاطر، ولأن الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS7 ينعكس بشكل أفضل على البنك.

✓ دراسة (جوادي وبن عمارة، 2019) بعنوان: مدى التزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية، عالجت هذه الدراسة إشكالية تحديد أثر تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية كأحد الركائز الأساسية للحوكمة في شركات التأمين، حيث استخدمت الاستبيان كأداة للدراسة مكن من الوصول لمجموعة من النتائج أهمها أن غياب عنصر الإفصاح والشفافية بشركات التأمين والذي يعتبر الأساس لتطبيق الحوكمة أثر سلباً على طبيعة ونوعية المعلومات.

أهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

في محاولة لتصنيف الدراسات السابقة نلاحظ أنها تناولت موضوع الإفصاح بوجه عام وأثره في إرساء مبادئ الحوكمة أو تلك التي تناولت موضوع الإفصاح عن الأدوات المالية في المؤسسات المالية وبوجه خاص البنوك، وعليه فقد تميزت هذه الدراسة وحسب اطلاعنا بكونها عالجت موضوع الإفصاح عن المخاطر حسب ما جاء في المعيار الدولي للإبلاغ المالي وأثره في إدارة المخاطر في شركات التأمين.

2. الإطار المفاهيمي لإدارة مخاطر شركات التأمين:

تعدد وتنوع المخاطر التي تواجهها شركات التأمين بحسب تعدد الأنظمة الاقتصادية التي تتبعها البلدان وظروف الأسواق التي تعمل فيه هذه الشركات.

1.2. مفهوم الخطر:

✓ يعرف الخطر المالي بأنه: "حالة عدم التأكد من حدوث خسارة ما" (Monahan, 2008, p. 4).

✓ كما يعرف الخطر بأنه: "الحالة التي يوجد فيها احتمال الانحراف عن النتيجة المرجوة أو المتوقعة" (Vaughan & Vaughan, 2014, p. 2).

✓ ومنه فالخطر هو الحدث الضار والمستقبلي الذي نسعى لحماية أنفسنا وممتلكاتنا من الآثار المترتبة على وقوعه.

2.2. المخاطر في شركات التأمين:

تواجه شركات التأمين مخاطر عديدة نظراً لخصوصية نشاطها التأميني المبني على درجة عالية من المخاطر، وتتمثل أهم هذه المخاطر فيما يلي:

✓ مخاطر التأمين: تنقسم هذه الأخطار إلى:

أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين- دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية

■ مخاطر الاكتتاب:

تعتبر وظيفة الاكتتاب من الوظائف الأساسية لشركات التأمين، فهي تمثل عملية اختيار سياسة محددة لقبول التأمين على الأخطار تبعاً لأهداف وإستراتيجية الشركة، وتشمل مخاطر الاكتتاب كافة العوامل التي من شأنها أن تؤثر على تسويق خدمات التأمين للشركة وقدرتها على جذب عملاء جدد أو المحافظة على العملاء الحاليين.

■ مخاطر المطالبات:

تعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تواجه شركات التأمين، وتحدث هذه المخاطر عندما يزيد متوسط قيمة المطالبات الفعلية عن القيمة المتوقعة عند إبرام عقود التأمين وهو ما ينعكس على أداء وتنافسية الشركة.

■ مخاطر السيولة:

وترتبط بمخاطر الاستثمار بشكل واضح، وتنتج عن عوامل مختلفة مثل الاستثمار في أصول صعبة التسييل، والخسارة الناجمة عن بيع بعض الأصول، إضافة إلى عدم سداد العملاء لالتزاماتهم تجاه الشركة. إن تحقق مخاطر السيولة في الشركة يعني حصول عسر مالي يضعها في موقف صعب أمام وفائها بالتزامات عملائها.

■ مخاطر الاستثمار:

إن وظيفة الاستثمار تمثل أحد الوظائف الهامة في شركات التأمين، فهي تسعى من أجل استثمار فوائدها المالية في أوجه الاستثمار المختلفة والتي تضمن لها الحفاظ على أموالها وتحقيق مكاسب للشركة، غير أن هذه الاستثمارات معرضة لعدة تقلبات كتقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية مما يؤثر على المركز المالي للشركة. (بوشلوش، 2014-2015، صفحة 70)

✓ المخاطر العامة: تتمثل المخاطر العامة في:

■ مخاطر الائتمان: تمثل الخسائر المحتملة نتيجة تأخر أو رفض تسديد العملاء للديون والقروض الواجبة عليهم.
■ مخاطر السوق: وهي المخاطر الناتجة عن التحركات السلبية لأسعار المنتجات في سوق التأمين بالشكل الذي يؤثر على ربحية الشركة.

■ مخاطر أسعار الفائدة: تنتج هذه المخاطر عن التغيرات في أسعار الفائدة السائدة، فأسعار الفائدة لبعض الأصول وبعض الخصوم في المنشأة تكون حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق بمعنى أن أي تغيير في أسعار الفائدة سواء بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى تغيير أكبر في فائدة الأصول والخصوم الحساسة والعكس. (بوشلوش، 2014-2015، صفحة 72)

■ مخاطر تقلبات أسعار الصرف: تكون شركات التأمين عرضة لهذه المخاطر نتيجة لتعاملاتها بعملة أجنبية، أو قيامها بتوظيف فوائدها المالية في شكل قروض لجهات أجنبية أو الاقتراض منها، أو تعاملها في أسواق مالية أجنبية.

■ المخاطر التشغيلية: وهي ناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فمخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة، ... الخ تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة. (زررقت ولباز، 2020، صفحة 697)

■ المخاطر الإستراتيجية: وهي المخاطر الناتجة عن اتخاذ أو عدم اتخاذ قرارات لإدارة نشاط الشركة، ويتوقف حجم هذه المخاطر على كفاءة وخبرة مجالس الإدارة والإدارة العليا والمعرفة الجيدة بأعمال التأمين مما يمكنها من اتخاذ قرارات مناسبة وفي الأوقات المناسبة. (الشمري، 2019، الصفحات 62-63)

3.2. إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها: "التطبيق المنهجي لسياسات الإدارة وتصميم وتطبيق الإجراءات اللازمة بهدف تحديد وتحليل وتقييم المخاطر ومعالجتها والرقابة عليها" (Teal, 2013, p. 22).

تعتبر إدارة المخاطر عن العملية التي يتم بمقتضاها التحكم في الخطر من خلال الحد من آثاره على المؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تكراره مستقبلا.

وتتمثل أهم طرق وأساليب مواجهة المخاطر في شركات التأمين في:

✓ تجنب الخطر:

وذلك بتجنب القرار الذي قد يؤدي إلى الخطر، غير أن ذلك يعني أيضا حرمان المؤسسة من الفوائد المصاحبة لهذا القرار، وتلجأ شركات التأمين عادة لهذه الطريقة بتجنب أوجه الاستثمار ذات المخاطر العالية عند استثمار فوائدها المالية أو عدم قبول تأمين بعض المخاطر.

✓ الاحتفاظ بالخطر:

وذلك بتحمل الشركة للخسارة الناتجة عن الخطر، وعادة ما يتم إتباع هذه الطريقة في القرارات التي تكون مكاسمها أكبر بكثير من المخاطر المصاحبة لها، فتستفيد الشركة من هذه المكاسب مقابل تكوين احتياطات تمكنها من مجابهة المخاطر المنتظرة.

✓ تحويل الخطر:

ويقصد بهذه الطريقة التحويل الجزئي أو الكلي للخطر من الشركة إلى جهة أخرى، ومن أمثلة ذلك تحويل الخطر عن طريق عقود التأمين أو إعادة التأمين بالنسبة لشركات التأمين، والتعاقدات الأخرى غير التأمينية مثل عقد الإيجار مع نقل المسؤولية للمستأجر.

✓ تخفيض الخطر:

ويكون بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع، فإحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية في ظروف معينة بأصول أقل مخاطر مثل السندات الحكومية، كما يتم اللجوء لبعض أساليب التغطية كالمشتقات المالية بغية تخفيض بعض المخاطر المالية. (هندي، 2006، صفحة 13)

✓ التنوع:

وهي الطريقة التي تعتمد عليها شركات التأمين وصناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ وذلك بتنوع مجالات الاستثمارات مما يؤدي إلى تشتت الخطر. (هندي، 2006، صفحة 13)

3. المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 7:

تماشيا مع سياسة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للرقى بالممارسة المحاسبية، فقد قام المجلس سنة 2002 بتبني مشروع لتطوير الإفصاح في البيانات المالية للمؤسسات المالية والكيانات المماثلة، من خلال استبدال معيار المحاسبة الدولي IAS30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

وفي 22 يوليو 2004 تم ترسيم هذا المشروع بإصدار مسودة للإفصاح عن الأدوات المالية، ليتم بعد ذلك إصدار

النسخة النهائية للمعيار IFRS7 تحت اسم الأدوات المالية: الإفصاحات، وقد جاء هذا المعيار ليحل محل المعيار IAS32 الأدوات المالية، والمعيار IAS30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة (Muthupandian, 2008, p.

01).

1.3. نطاق تطبيق المعيار:

يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت ولكل أصناف الأدوات المالية باستثناء: (حميدات و النخالة، 2014، صفحة 511)

- ✓ الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة ومنافع الموظفين؛
- ✓ العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS3؛
- ✓ عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4؛
- ✓ كما لا يشمل نطاق المعيار الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS2.

2.3. هدف المعيار: يهدف المعيار IFRS7 إلى تحقيق ما يلي: (Mirza, Holt, & Orrell, 2006, p. 371)

- ✓ تقييم أهمية الأدوات المالية في قائمة الميزانية وقائمة الدخل للمؤسسة؛
- ✓ تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة؛
- ✓ سياسة المؤسسة في إدارة المخاطر.

3.3. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار الإبلاغ المالي IFRS7:

حدد المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 الخطوط العريضة للإفصاح عن الأدوات المالية مع ترك بعض الحرية في عرض البيانات في القوائم المالية من خلال إتاحة بدائل لعرض المعلومات التي تتعلق بالأدوات المالية، وفيما يلي أهم الإفصاحات التي تضمنها نص المعيار:

- ✓ أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء: يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمتي المركز المالي والدخل.
- ✓ الإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية): يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 إما في الميزانية أو في الإفصاحات (حميدات و النخالة، 2014، الصفحات 512-513).
- ✓ الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: يتعين على المنشأة الإفصاح عن: (حميدات و النخالة، 2014، صفحة 513)

- الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن الاحتفاظ القروض والذمم؛
- مبالغ أية مشتقات ائتمان أو أية أدوات مالية مشابهة تقلل من الحدود القصوى لمخاطر الائتمان؛
- مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم الناتج عن التغيرات في مخاطر الائتمان للأصول المالية، ومقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان.

✓ الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: ويتضمن ما يلي: (Kirk, 2009, p. 433)

- مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الناتج عن التغير في مخاطر الائتمان؛
- الفرق بين القيمة الدفترية (المسجلة) والقيمة التعاقدية للمطلوبات المالية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق.

- ✓ إعادة التصنيف: يترتب على إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة أو التكلفة المطفأة أو العكس الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية التي أعيد تصنيفها وأسباب ذلك.
- ✓ إلغاء الاعتراف بالأصل المالي: يتعين على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الأصل المالي المتنازل عنه للغير، وطبيعة مخاطر وعوائد ملكيته.
- ✓ متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية: يوجب المعيار الإفصاح عن بنود الدخل، المصروف، الربح والخسارة، إما في القوائم المالية أو الإيضاحات وكما يلي: (حميدات و النخالة، 2014، صفحة 514)
 - صافي المكاسب أو الخسائر؛
 - إجمالي دخل ومصروف الفائدة (محسوبا باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة) للأصول والمطلوبات غير المقاسة القيمة العادلة؛
 - إيرادات ومصاريف الأتعاب المقبوضة والمدفوعة (عدا تلك المدرجة في احتساب معدل الفائدة الفعال)؛
 - دخل الفائدة الناتج من تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39؛
 - مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية.
- ✓ محاسبة التحوط: نص معيار المحاسبة الدولي IAS39 على أساليب للتحوط وهي: تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، وبالتالي فالمعيار IFRS7 ركز على ضرورة الإفصاح بشكل منفصل عن كل نوع.
- ✓ القيمة العادلة: يستوجب نص المعيار الإفصاحات التالية للقيمة العادلة والتي تخص: (Mirza, Holt, & Orrell, 2006, p. 367)
 - القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية؛
 - طرق وأساليب تحديد القيمة العادلة.
- ✓ المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية: يتعين تقديم الإفصاحات اللازمة للمستخدمين لتمكينهم من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية المحتمل التعرض لها (مخاطر ائتمان، سيولة، سوق) (Kirk, 2009, p. 437).
- ✓ الإفصاحات النوعية والكمية: يتعين على المنشأة الإفصاح في التقارير المالية لكل من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية عما يلي: (Alibhai, 2019, p. 707)
 - التعرض للمخاطر وكيف تنشأ؛
 - الأهداف والسياسات والعمليات لإدارة هذه المخاطر والأساليب المستخدمة لقياسها؛
 - يجب الإفصاح أي تغيير يحدث أي عنصر من العنصرين السابقين.
- ✓ الإفصاح لكل نوع من أنواع المخاطر:
 - كما يستوجب المعيار تقديم إفصاحات لكل نوع من أنواع المخاطر وفق ما يلي:
 - الإفصاح لكل نوع من أنواع الأدوات المالية عن المبالغ للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي قد تتعرض له المنشأة والضمانات الموجودة بحوزة المنشأة؛
 - تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات وكيفية إدارة مخاطر السيولة؛

أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين- دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية

تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق والأساليب المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الدخل وحقوق الملكية.

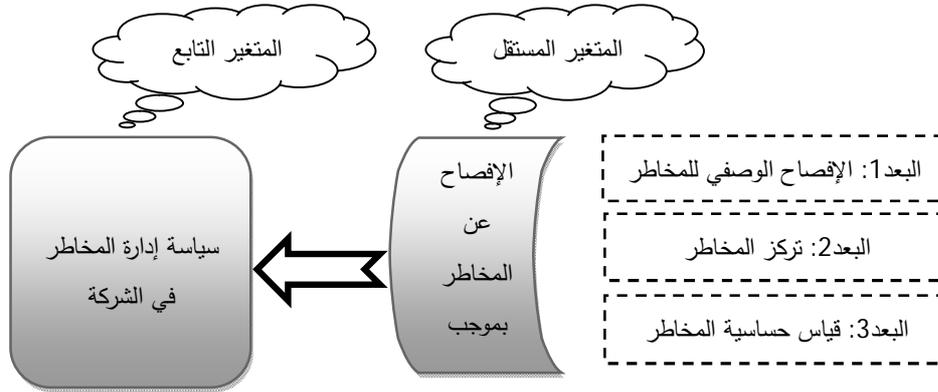
4. الدراسة الميدانية

حتى يتم إثراء الدراسة فقد اعتمدنا أسلوب التحري المباشر لاختبار صحة جملة الفرضيات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، من خلال الاتصال المباشر بالمحاسبين في شركات التأمين وباستخدام أسلوب الاستقصاء لقياس درجة تطابق وجهات النظر العامة مع رأي عينة الدراسة.

1.4. نموذج الدراسة:

بعد تحليل الدراسات السابقة تم تبني نموذج للدراسة يركز على تقسيم المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر بموجب المعيار IFRS7) إلى ثلاث أبعاد أساسية ووفق الشكل التالي:

الشكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

انطلاقاً من النموذج المبين في الشكل (1) قمنا بتصميم استبانة أولية وعرضها على مجموعة من الأساتذة بغرض اختبار صدقها الظاهري، وبعد تلقي الردود والملاحظات تم تصميم استبانة نهائية والتي جاءت مكونة من 19 فقرة.

2.4. مجتمع وعينة الدراسة:

يضم مجتمع الدراسة كافة شركات التأمين النشطة في السوق الجزائري والبالغ عددها 23 شركة موزعة وفق الشكل

الموالي:

الجدول 1: شركات التأمين في الجزائر

شركات التأمين	عمومية	خاصة	مختلطة	تعاضدية
العدد	09	07	05	02

المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Rapport annuel: Activité des assurances en Algérie, 2017)

عند القيام باختيار عينة الدراسة تم مراعاة معيار المؤهل علمي والعملي، كشرط أساسي لتوزيع الاستمارات، وذلك بهدف ضمان قدرة أفراد العينة على التعامل مع محتوى الاستبيان بشكل جيد، وبالتالي كان التركيز على المهنيين والممارسين

لمهنة المحاسبة في شركات التأمين والمتمتعين بالخبرة في هذا المجال، بالإضافة لبعض الأكاديميين الحاصلين على شهادات أكاديمية ومهنية في المحاسبة ممن سبق لهم العمل في شركات التأمين أو قاموا بإجراء دورات تكوينية لمحاسبي شركات التأمين، وقد تم توزيع 66 استبانة إحصائياتها مبينة في الجدول الموالي:

الجدول 2: إحصائيات الاستثمارات الموزعة

النسبة %	العدد	البيان
100	66	استثمارات موزعة
65	43	استثمارات مستلمة
20	13	استثمارات ضائعة أو واردة خارج الأجل
05	3	استثمارات ملغاة
61	40	استثمارات معتمدة

المصدر: من إعداد الباحثين

وبعد عملية فرز وتنظيم الاستثمارات المستلمة تقرر الإبقاء على 40 استثماراً من مجموع الاستثمارات المستلمة لتمثل عينة الدراسة، وقد تم استبعاد ثلاث (03) استثمارات بسبب نقص المعلومات فيها أو تضارب في الإجابات.

3.4. تحليل صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قمنا باختبار الاتساق الداخلي لفرضيات الدراسة، وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول 3: صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة (** دال إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01)

المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1. الإفصاح الوصفي للمخاطر	0.882**	0.000
2. تركيز المخاطر	0.948**	0.000
3. قياس حساسية المخاطر	0.917**	0.000
4. سياسة إدارة المخاطر	0.854**	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من نتائج الجدول (3) والذي يبين معاملات الارتباط بين متوسط كل محور من محاور الدراسة والمتوسط الكلي للدراسة، فقد بينت النتائج صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة وصلاحيتها للتطبيق الميداني، إذ يلاحظ أن قيم معامل الارتباط جد إيجابية تتراوح قيمها ما بين 0.854 و0.948 مما يدل على الدلالة الإحصائية لجميع محاور الدراسة عند مستوى معنوية 0.01

4.4. ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات الأداة المستعملة في الدراسة، قمنا باستخدام معامل ألفا كرونباخ، ونقصد بالثبات تقلص مجال التغير لنتائج الدراسة في حالة إعادة توزيع الاستبيان في ظل ظروف مماثلة.

الجدول 4: قياس ثبات أداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
الإفصاح الوصفي عن المخاطر	5	0.967
تركيز المخاطر في شركات التأمين	4	0.946
قياس حساسية المخاطر	4	0.839
سياسة إدارة المخاطر	6	0.948
إجمالي الاستبيان	19	0.970

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين-
دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية

من خلال معطيات الجدول (4) نلاحظ أن قيمة هذا المعامل لإجمالي عبارات الاستبيان هي 0.970 وهي قيمة تقترب من 1، مما يفسر بوجود ثبات نسبي لأداة الدراسة، كما يلاحظ وجود ثبات في كل محور من محاور أداة الدراسة حيث تراوحت قيمة معامل الثبات للمحاور الأربع ما بين 0.839 و0.970، أي أن هناك احتمالية عالية للحصول على نفس النتائج في حال تم إعادة استعمال أداة الدراسة وبنسبة تصل إلى 97%.

5.4. التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة:

حتى نتمكن من تحليل اتجاه آراء عينة الدراسة حول فقرات محاور الإستبانة، تم الاستعانة بالجدول الموالي والذي يعرض الوزن والمتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي.

الجدول 5: الوزن والمتوسط المرجح لمقياس الدراسة

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

المصدر: من إعداد الباحثين.

يوضح الجدول الوزن والمتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي وهو بمثابة المعيار للحكم على اتجاه آراء عينة الدراسة، وفيما يلي تمثيل لآراء العينة حسب كل محور:

✓ المحور الأول: الإفصاح الوصفي عن المخاطر:

يبين الجدول الموالي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول المتعلق بالإفصاح الوصفي عن المخاطر.

الجدول 6: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري والاتجاه العام لفقرات المحور الأول

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يتضمن التقرير المالي تحديدا لكل المخاطر التي تواجه الشركة	3.75	2.500	موافق
يتم الإفصاح الوصفي لكل مخطر من مخاطر عقود التأمين	3.85	1.874	موافق
يتم الإفصاح عن مخاطر صرف العملات الأجنبية التي تعترض الشركة	3.87	2.266	موافق
يتم الإفصاح عن مخاطر الائتمان التي تواجه الشركة نظير التأخر في دفع العملاء لمستحقاتهم	3.82	2.251	موافق
يتضمن التقرير المالي للشركة إفصاحا وصفيا لمخاطر السيولة وسعر الفائدة	3.95	1.638	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (6) أن آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات المحور الأول كانت إيجابية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين 3.75 و3.95 وبانحراف معياري ما بين 1.638 و2.500، وهو ما يدل على أن شركات التأمين ونظرا لخصوصية نشاطها تسعى إلى توفير معلومات عن أهم المخاطر التي تعترض الشركة.

✓ المحور الثاني: تركيز المخاطر في شركات التأمين

تهتم مجموعة الأسئلة المرتبطة بهذا المحور باستطلاع آراء المستجوبين حول أهمية تحديد تركيز المخاطر في التقارير المالية لشركات التأمين، وفيما يلي تحليل لنتائج الأسئلة التي تضمنها:

الجدول 7: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والاتجاه لفقرات المحور الثاني

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
طبيعة نشاط التأمين تملي على الشركات عند إعداد تقاريرها المالية الإفصاح عن تركيز مخاطر عقود التأمين لكل فرع من فروع التأمين	4.10	1.887	موافق
يجب أن يتم الإفصاح عن تركيز مخاطر التأمين حسب المناطق الجغرافية التي تنشط بها الشركة وحسب طبيعة العملاء	4.13	1.548	موافق
من الضروري الإفصاح عن العملاء الذين يحتمل عدم وفائهم بالتزاماتهم المالية في تاريخ الاستحقاق	4.02	1.992	موافق
يجب أن يتضمن التقرير المالي إفصاحا لموطن تركيز كل مخطر من المخاطر المالية الأخرى	4.20	1.497	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من النتائج المبينة في الجدول أن آراء أفراد العينة كانت إيجابية في أغلب فقرات المحور الثاني حيث بلغ المتوسط الحسابي ما بين 4.02 و4.20 وهو ما يدل على أن شركات التأمين ملزمة بتوفير معلومات تعطي صورة عن تركيز مخاطر التأمين والمخاطر المالية وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية.

✓ المحور الثالث: قياس حساسية المخاطر

تضم فقرات المحور الثالث والمرتبطة بقياس حساسية المخاطر في الشركة أربع فقرات معطياتها الإحصائية موضحة في

الجدول الموالي:

الجدول 8: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه آراء أفراد عينة الدراسة للمحور الثالث

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يتعين الإفصاح عن أثر التغير الممكن في أسعار أقساط الاكتتاب على حسابات النتائج والتغير في حقوق الملكية	4.20	1.805	موافق بشدة
يتعين على شركات التأمين الإفصاح عن التغير في تكلفة التعويضات على نتيجة الشركة وحقوق الملكية	3.70	2.262	موافق
من الضروري الإفصاح عن أي أثر للتغير في أسعار الفائدة للقروض والودائع المالية للشركة على نتائج أعمال الشركة	3.93	1.917	موافق
من الضروري أن يتضمن التقرير المالي إفصاحا لحساسية المركز المالي وحقوق الملكية من جراء التغير في أسعار الأسهم والسندات المملوكة من الشركة	3.93	2.276	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين-
دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه يتضح أن آراء أفراد عينة الدراسة في جميع فقرات المحور الثالث والمتعلق بقياس حساسية المخاطر كانت إيجابية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين 3.70 و4.20 مما يقدم صورة عن أهمية قيام شركات التأمين بقياس حساسية المخاطر على معطيات القوائم المالية.

✓ المحور الرابع: سياسة إدارة المخاطر

يضم هذا المحور مجموعة من الفقرات للحكم على مدى تأثير الإفصاح عن المخاطر على سياسة إدارة المخاطر في شركات التأمين.

الجدول 9: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واتجاه آراء أفراد عينة الدراسة للمحور الرابع

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يعتبر تبني سياسة ناجعة لإدارة المخاطر من أولويات الشركة	4.20	1.549	موافق بشدة
انطلاقاً من الإفصاح عن المخاطر تقوم الشركة بالاستفادة من تجارب بعض الشركات الأخرى في رسم سياسة إدارة المخاطر	4.20	1.703	موافق بشدة
تؤثر الإفصاحات عن المخاطر في التقارير المالية في قرارات الشركة في قبول بعض المخاطر	4.40	1.426	موافق بشدة
تساهم سياسة التحفظ في الشركة (المخصصات) في قبول بعض المخاطر	4.20	1.549	موافق بشدة
بناء على معلومات التقارير المالية حول المخاطر تقوم الشركة بتغطية كافة أعمالها بموجب اتفاقيات إعادة التأمين	4.30	1.446	موافق بشدة
تقوم الشركة بناء على تحليل المخاطر بانتهاج سياسة تنوع للعقود المكتتبه واستثمار فوائضها في أوجه استثمار مختلفة	4.55	1.464	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال معطيات الجدول السابق أن آراء أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الرابع حول سياسة الشركة في إدارة المخاطر كانت إيجابية، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي ما بين 4.20 و4.55 مما يدل على أن الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية له أثر مباشر على سياسة الشركة في إدارة المخاطر.

وقد كان الاتجاه في كل فقرات المحور الأول يدعم بشدة الرأي القائل بأهمية الإفصاح عن المخاطر التي تعترض شركات التأمين وفق متطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 في اعتماد سياسة لإدارة المخاطر في الشركات.

5. تحليل النتائج: من خلال نتائج الدراسة الإحصائية المبينة أعلاه يتضح ما يلي:

✓ يعكس اتجاه آراء عينة الدراسة أثر الإفصاح الوصفي عن المخاطر في سياسة إدارة المخاطر لشركات التأمين، إذ يمكن هذا الوصف من سرد نوعي لكافة المخاطر التي من شأنه أن تؤثر على نشاط الشركة؛

✓ من خلال اتجاه عينة الدراسة في المحور الثاني يمكن القول أن الإفصاح عن مركز مخاطر الائتمان والمخاطر المالية (حسب الفروع التي تنشط بها الشركة، حسب القطاع عمومي أو خاص، وحسب المناطق الجغرافية) يؤثر في سياسة

إدارة المخاطر في شركات التأمين إذ قد يتطلب ذلك توجيه عمليات إعادة التأمين نحو الفروع التي تتميز بمخاطر أكثر أو عدم التوسع في الاكتتاب في العقود لهذه الفروع أو انتهاج وسائل وقائية ضد المخاطر التي قد تميز منطقة جغرافية معينة... الخ؛

✓ من خلال تحديد اتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثالث فإن قياس حساسية هذه المخاطر، أي التغيير في بنود القوائم المالية (الأموال الخاصة، أرباح أو خسائر الشركة...) نتيجة لأي تغيير محتمل في هذه المخاطر يمكن الشركة من اتخاذ إجراءات وقائية للتخفيف من أثر هذه المخاطر على نتائج أعمالها ومركزها المالي؛

✓ يبين اتجاه آراء عينة الدراسة في المحور الثالث أن الإفصاح عن المخاطر وفق ما جاء في المعيار IFRS7 وبأبعاده الثلاثة يؤثر على سياسة إدارة المخاطر في الشركة، ومن هنا تتضح أهمية تطبيق هذا المعيار في بيئة التأمين الجزائرية.

6. خاتمة:

يعتبر موضوع المحاسبة في شركات التأمين من المواضيع الهامة التي أصبحت تحظى باهتمام هيئات المحاسبة الدولية وهذا نظرا لخصوصية نشاطها ودرجة المخاطرة العالية المصحوبة بحالة عدم التأكد التي تميز معاملاتها، من أجل ذلك سهرت هذه الهيئات على ضرورة إصدار معايير تمس نشاط التأمين وتكييف معايير أخرى معه، ومن أهم هذه المعايير المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية الإفصاحات" والذي تناول عدة متطلبات للإفصاح من أهمها متطلبات الإفصاح عن المخاطر.

ومن خلال ما سبق تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان فيما يلي:

✓ تواجه شركات التأمين مجموعة من المخاطر منها ما يرتبط أساسا بطبيعة النشاط التأميني كمخاطر الاكتتاب، مخاطر التعويضات، مخاطر استثمار الفوائض المالية ومخاطر السيولة، غير أن هناك مخاطر أخرى تواجه هذه الشركات باعتبارها مؤسسة مالية كمخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، ...؛

✓ تبني معيار الإبلاغ المالي IFRS7 يساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين من خلال توفير معلومات مالية، شفافة وعلى مستوى عال من الموثوقية، ولها الأثر الكبير في الرفع من كفاءة السوق المالي، كما تساعد المستثمرين، المقترضين، وغيرهم من المستخدمين على تقييم المركز المالي ونتائج أعمال الشركة؛

✓ إن الإفصاح الوصفي عن المخاطر يعتبر أحد متطلبات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7، غير أن تضمين هذه المخاطر في التقارير المالية لا يعتبر كافيا حسب هذا المعيار ما لم يتم الإفصاح عن مواطن تركيز هذه المخاطر وحساسية بنود القوائم المالية لأي تغيير في هذه المخاطر؛

✓ ومن خلال الدراسة الميدانية فقد تم التوصل إلى أن:

✓ آراء أفراد عينة الدراسة تدعم متطلبات الإفصاح التي جاء بها المعيار IFRS7 فيما يخص الإفصاح عن المخاطر؛

✓ الإفصاح عن المخاطر وفق ما يقتضيه نص المعيار IFRS7 له أثر في رسم سياسة إدارة المخاطر في شركات التأمين.

✓ ومن خلال النتائج السابقة يمكن تبني التوصيات التالية:

✓ يتعين على شركات التأمين في الجزائر ضرورة الإفصاح عن مخاطر التأمين والمخاطر المالية التي تواجه الشركة والذي سيزيد من المحتوى المعلوماتي لتقاريرها المالية ويمكن من تقييم درجة المخاطرة التي تمارس فيها شركة التأمين نشاطها؛

أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين - دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية

✓ من الضروري قيام شركات التأمين بتحليل هذه المخاطر من خلال تحديد تركيزها وقياس درجة حساسية بنود القوائم المالية للتغير فيها؛

✓ إن رسم سياسة فعالة لإدارة المخاطر في الشركة سيعتمد بدرجة عالية على الالتزام بما جاء في نص المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7.

7. قائمة المراجع:

1. جمعة حميدات، وابراهيم النخالة، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (عمان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014):
2. سعاد بوشلوش، إدارة المخاطر المالية في شركات التأمين وإجراءات الرقابة فيها دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة امحمد بوقرة، 2015/2014؛
3. سميرة جوادي، ونوال بن عمارة، مدى إلتزام شركات التأمين بتطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة - بالتطبيق على عينة من شركات التأمين الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 06، (03)، 2019؛
4. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019):
5. فائزة زرقط، والأمين لياز، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية-الإفصاحات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13، (01)، 2020؛
6. منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر - الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف، (الاسكندرية: منشأة المعارف، 2006):
7. ياسين أحمد العيسى، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 08، (01)، 2012.
8. Alibhai, S, Interpretation and Application of IFRS Standards, Wiley (USA: Wiley, 2019);
9. Kirk, R, IFRS: A Quick Reference Guide, CIMA (Great Britain: CIMA Publishing, 2009);
10. Mirza, A. A., Holt, G. J., & Orrell, M, International Financial Reporting Standards- Workbook and Guide, Wiley, (London: Wiley, 2006);
11. Monahan, G, Enterprise Risk Management, Wiley, (Canada: Wiley, 2008);
12. Muthupandian, k. s, IFRS7 Financial Instruments : Disclosures- A Closer Look, The Management Accountant Journal, 43, (04), 2008;
13. Rapport annuel: Activité des assurances en Algérie, Alger: Direction Des Assurances, 2017;
14. Teal, J, Insurance and Risk Management, CCH, (Australia: CCH, 2013);
15. Vaughan, E. J, & Vaughan, T. M, Fundamentals of Risk and Insurance. (11Éd.), Wiley, (USA: Wiley, 2014).